حماية البيئة بين الأسباب الاقتصادية والحلول المالية

مقدمته

الأستاذة بلحاج سليمة وسيلة.

أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم القانونية والإدارية بجامعة ابن خلدون تيارت

مقدمة:

إن تطور النشاط الاقتصادي واتساع رقعته، واعتماد فكر العولمة الاقتصادية جعل لهذه المعطيات إفرازات تتوافق مع حجمها وطبيعتها، ومن بين إفرازاتها المشاكل البيئية التي ازدادت تفاقما.

إذ كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه متوازنة مع بيئته[1] الآن أعداده ومعدلات استهلاكه وما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء وبعد ذلك أصبحت معدلات الزيادة بالغة زادت الأعداد البشرية، و تعاظمت معدلات استهلاكهم وتعاظمت كمية النفايات التي تنتج عن نشاطاتهم ما دفع بالدول إلى البحث في أساليب التخفيف من آثارها السلبية، فأصبحت الحكومات تعمل على جعل المكان أكثر وعيا

[1] البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، فالبيت بيئة والمدرسة بيئة والحي بيئة... و يمكن أن ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة، فنقول البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الثقافية، والبيئة الصحية، وهناك أيضا البيئة الاجتماعية، والبيئة السياسية... فللبيئة تعريفات عديدة وهي كل ما يحيط بالإنسان من عوامل طبيعية وبيولوجية واجتماعية كما يقصد بها الإطار أو الوسط الملائم الذي يعيش فيه الإنسان جنبا إلى جنب مع بقية الكائنات الحية، ويتحصل منه على مقومات معيشته من غذاء وماء وهواء، وكساء ودواء ومأوى ... ويمارس فيه مختلف نشاطاته.

الأستاذ أحمد بن معزيز – البيئة في الكتاب و السنة و العلم الحديث، مجلة رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد الثاني – وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. الجزائر. فيفري 2008. كما يمكن أن نعرف البيئة بأنها مجموعة العوامل أو المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة أو التي يحتمل أن تؤثر على فعالية وكفاءة الأداء التنظيمي.

واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المهارة والمعرفة والسبل والحوافز والالتزام كأفراد أو مجموعات من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة[2].

وقد ارتبطت فكرة التنمية المستدامة بالبيئة وحمايتها، ونشأ مفهوم حماية البيئة على الساحة الدولية، حيث عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ري ودي جانييرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب أفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة[3]. فأخذت الدراسات القانونية المتعلقة بحماية البيئة تشتغل حيز الإستيهان به ضمن مختلف العلوم والتخصصات، ذلك أن الدراسات المتعلقة بالبيئة والتنظيم الإداري للهياكل المشرفة على قطاع البيئة وكذا تدخل السلطة القضائية، والضبطية القضائية لقمع كل مخالفة للقوانين والتنظيمات البيئية. وذلك حماية للبيئة بشتى السائل القانونية فما هي الحلول المالية للتخفيف من التلوث البيئي ؟ وكيف يمكن للجباية البيئية أن تساهم في مكافحة التلوث البيئي ؟. ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال موضوع هذا التدخل.

[2] تصريح بلغراد 1976

[3] رشيد حمد – محمد سعيد صباريني – البيئة ومشكلاتها – عالم المعرفة ص 23

المبحث الأول

التطور الاقتصادي وانعكاساته على البيئة.

كثيرا ما يكون بالتطور الاقتصادي وزيادة نشاطاته علاقة بمشاكل التلوث البيئي فما علاقة البيئة بعلم الاقتصاد؟ وكيف يمكن للنشاط الاقتصادي أن يكون سببا من أسباب تدمير البيئة؟

أولا: علاقة البيئة بعلم الاقتصاد.

من المفاهيم المختلفة للبيئة يظهر أن البيئة عنصر مرتبط بالاقتصاد من خلال أنه يدرس مشكلة الحاجات البشرية المتعددة والمتجددة والمتزايدة ليجد لها حلا من خلال ما توفره البيئة الطبيعية التي تحيط بالإنسان، لذلك فاستغلال الموارد البيئية يعتمد على مختلف الفرضيات التي يقترحها علم الاقتصاد من جهة، وحل المشكلات البيئية لا يمكن أن يكون إلا من خلال الأدوات الاقتصادية الترشيدية أو العقابية أو حتى تلك التي تقترح حلولا لأساليب استغلال اقتصادي غير مضرة بالبيئة[4] ومنه ظهر ما يسمى علم اقتصاد البيئة

[4] دكتور فارس مسدور – أهمية تدخل حكومات البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – عدد 7 2009-2010 ص 346

الذي يعني تسخير علم الاقتصاد بغية الاستخدام الأمثل للموارد البيئية بكل أبعاده بهدف تعظيم الربح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة اقتصادية وبأقل خسائر بيئية. وهناك من يرى أن علم اقتصاد البيئة هو العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما.

إلا أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يعرفه على أنه: العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية الأخلاقية الرشيدة في إطار الفقه الإسلامي للمعاملات بهدف ضمان استغلال بيئي عقلاني يحافظ على توازنات البيئة، وبما يحقق نموا مستديما... وعليه يظهر البعد الأخلاقي عند المسلمين كمؤشر جديد بين ترشيد استغلال البيئة لما يمكنه أن يحدث ضررا بالبيئة أو بالإنسان. وقد أثبتت التجربة بأن العولمة الاقتصادية وقبلها الاقتصاد الحر كان لهما الأثر السلبي على البيئة الطبيعية والبشرية، ما دفع علماء الاقتصاد إلى أن يبحثوا عن الحلول البديلة لضمان موارد مالية تكمن من حماية البيئة بعد أن عمل الإنسان (سبب جشعه) على تدميرها.

ثانيا:العولمة الاقتصادية وخطر التلوث البيئي.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية عززت فكرة الحرية الاقتصادية العابرة للقارات فعرف النشاط الاقتصادي الدولي تطورات كبيرة من حيث الحجم، العلم ينتج ما يفوق 48 تريليون

دولار[5] لكن السؤال الذي يتبادر إي ذهن الباحث الاقتصادي هو: ما هي تكلفة هذا التطور الكبير في حجم الإنتاج الذي يعكس تطورا مقابلا في حجم القاعدة الصناعية؟. والواقع أن أول تكلفة تؤخذ بعين الاعتبار هي البيئة أو بتعبير صريح (التلوث البيئي)

أ. العولمة الاقتصادية والبيئية:

وجد تقييم النظم الإيكولوجية للألفية بأن 60% تقريبا من خدمات النظم الإيكولوجية في العلم تشهد تدهورا أو تستخدم بصورة غير مستدامة وأنه في غضون الخمسين سنة الماضية أحدث البشر تغييرات جذرية في النظم الإيكولوجية في العالم فاقت أي تغييرات في أي فترة مضت في تاريخ البشرية، وأدت هذه الاتجاهات إلى نشوء مجموعة جديدة من الفرص والتحديات على الصعيد الدولي للقادة وصناع القرار الذين يحتاجون إلى أساس رشيد للاستخدام السليم للموارد الطبيعية، ولضمان إمكانية استمرار النظم الإيكولوجية في دعم النمو الاقتصادي والقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية [6].

[5] دكتور فارس مسدور – أهمية تدخل حكومات البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – عدد 7 2009-2010 ص 347 348

[6] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة – العولمة والخدمات النظم الإيكولوجية و الرفاه البشري – نيروبي – 2007 ص 02

قد أحست الدول المجتمعة بكيوتو (اليابان) في ديسمبر 1997 بخطورة الوضع البيئي في العالم نتيجة هذا التطور في النشاط الاقتصادي وقد وافقت الدول المجتمعة وعددها 16 بلدا على خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى.

لكن الواقع أثبت أن عددا قليلا – مقارنة مع عدد المشاركين في كيوتو – من الدول صادق على البروتوكول، ذلك أنه يدعو الدول الصناعية إلى تخفيض متوسط إنبعاثاتها خلال الفترة 2008 – 2012 إلى ما دون مستويات 1990 بحوالي 5% [7] وعندما نبحث في التزامات الدول الصناعية تجد أن عددا من الدول ذهب إلى الالتزام بتخفيض أكبر من النسبة المطلوبة في البروتوكول، حيث اعتمد الاتحاد الأوربي نسبة 8% كهدف ينبغي الوصول إليه في مجال تخفيض ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري، أما الو. م. أ فاعتمدت نسبة 7% بينما اليابان وافقت على 6% [8].

ب. أسباب تأخر تطبيق التزامات اتفاق كيوتو.

رغم كل الالتزامات المقدمة في الدول أعلاه (التي تتسبب صناعاتها في تلويث البيئة) إلا أن التطبيق الذي كان ينشده الاتفاق لم يطبق بشكل كامل والسبب في ذلك يرجع إلى

[7] دكتور فارس مسدور – أهمية تدخل حكومات البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – عدد 7 2009-2010 ص 347

[8] دكتور فارس مسدور – أهمية تدخل حكومات البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – عدد 7 2009-2010 ص 347

ارتفاع تكاليف الحد من الغازات المدمرة للبيئة – الخوف من تراجع نمو الصناعات – الخوف من الانعكاس السلبي على أسعار المنتجات.

وعليه وحين التفكير في تلك الأدوات التي تمكن الدول من تعويض أو تخفيف خساراتها أن هي أقدمت على اعتماد نسب الخفيض للغازات المدمرة للبيئة التي التزمت بها.

المبحث الثاني

الحلول المالية لحماية البيئة.

في إطار البحث عن حماية حقيقة للبيئة تدخل القانون المالي بقواعد جبائية تفرض التزامات مالية على المتسببين في التلوث البيئي للحد أو التخفيف منه، فما هي الجباية البيئية وكيف يمكن أن تساهم في حماية البيئة ؟

أولا: ماهية الجباية البيئية

هل هناك طرق مالية لكبح جماح التلوث البيئي؟

تتجلى أهمية اعتماد فكرة الجباية البيئية كأساس لمكافحة التلوث البيئي ذلك من خلال نظرتين

- اعتبار الضريبة البيئية كغرامة (عقوبة مالية) ضد التلوث.
- أن الموارد المتأتية من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي، وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة بشتى المجالات.

فالجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب وللرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية فد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

أ. الضرائب البيئية:

أي تلك الضرائب المفروضة على لملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو الملوّثة، واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة للبيئة.

ويتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي بيجو PIGOU وتدعى les taxes pigouviennes.

ب. الرسوم البيئية:

نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا منذ الاستفادة المباشرة من خدماتها مثل رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب.....الخ، وتجدر الإشارة إلى أن نظام المعلومات الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يستخدم تعريفا أوسع نطاقا للضرائب البيئية (أو الإيكولوجية) بحيث يتضمن كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات [9].

والملاحظ من خلال الضرائب والرسوم البيئية أن استحداثها وتطبيقها يحتاج إلى:

- ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة.

[9] أ د رمضان محمد بطيخ – القانون وحماية البيئة – دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية – الشارقة 2003. ص 53
دكتور فارس مسدور – أهمية تدخل حكومات البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – عدد 7 2009-2010 ص 349.

- ضرورة توفر تقنيات قياس درجة التلوث.
- ضرورة وجود عقد اجتماعي لمكافحة التلوث.
- عدالة متخصصة في المسائل البيئية

علما أن السابقة لا يمكن أن تفي بالغرض في تأسيس قاعدة متينة لتعزيز مكافحة الدولة للتلوث البيئي ما لم يكن هنالك عدة عناصر مساعدة يمكن أن نجملها في الآتي[10]:

- منظمات المجتمع المدني النشطة التي تحسس الأعوان الاقتصاديين وأفراد المجتمع بخطورة التلوث البيئي.
- سياسات تربوية ترسخ حماية البيئة في عقول تلاميذ وطلبة المدارس.
- إستراتيجية إعلامية مقنعة بضرورة الساهمة في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي.

ثانيا: أهمية الجباية البيئية.

إن مبدأ الجباية البيئية يرتكز إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على تدمير البيئة خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد

[10] أ د رمضان محمد بطيخ – القانون وحماية البيئة – دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية – الشارقة 2003. ص 53
دكتور فارس مسدور – أهمية تدخل حكومات البيئة من خلال الجباية البيئية – مجلة الباحث – عدد 7 2009-2010 ص 349.

يجعلهم يغيرون إستراتيجيتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوِثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون غالية، كن في المقابل يوجد تلك الحوافز الجبائية التي ذكرناها والتي من شأنها أن خفف عنهم وطأة التكاليف الباهظة التي يتحملونها بغية اكتساب تلك التكنولوجيات مع مرور الزمن

أنواع الضرائب والرسوم البيئية:

أ. الضريبة على المنتجات:

وهي ضريبة قيمية أو نوعية تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلويث البيئة وينتج عنها أضرار اجتماعية، علما أن الهدف من هذه الضريبة و خفض مستوى الملوثات إلى مستويات دنيا مقبولة اجتماعيا [11] أي لا تحدث من جهة ولا تضر بالإنسان من جهة أخرى

ب. ضريبة النفايات أو الانبعاثات الملوثة:

وتفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي لوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية لتكلفة مخرجات التلوث، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن

[11] عصام الخوري – عبير ناعسة – النظام الضريبي وأثره الحد من التلوث البيئي – مجلة جامعة تشرين – العدد 01 – 2007. ص 71.

المشاريع الملوثة للبيئة[12] وعليه فإن نتيجة هذا الإجراء الضريبي العقابي لمثل هذه النشاطات الإنتاجية ذات المخرجات الملوثة للبيئة يلجأ المنتجون إلى تخفيض المدخلات التي يتبين أنها سبب التلوث البيئي

ثالثا: التحفيز الضريبي البيئي في الجزائر.

أخذا بمبدأ الملوث الدافع يتمثل نظام التحفيز المالي البيئي الذي اعتمده المشرع الجزائري في الرسوم الإيكولوجية والتي عرفت نوعا من التأخر وبعد دخولها مرحلتها النشطة أصبحت الرسوم الإيكولوجية تلعب دورا مهما في توجيه النشاطات الملوثة، وفرض التسيير العقلاني للموارد و تحسين الإطار المعيشي[13].

ويقصد بمبدأ الملوث الدافع إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروفة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو الثرية هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتوج أو الخدمة المعروضة.

وقد اعتمد المشرع الجزائري معيارا مبسطا في تحديد الملوث من خلال قانون المالية لسنة 2002 إذ ربطه بالنشاط الذي يقوم به العون الاقتصادي، الذي يخضع حسب مرسوم

[12] نفس المرجع
[13] د. وناس يحي – الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر – جويلية 2007 – ص 74 75.

المنشآت المصنفة إما إلى التصريح من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير بحسب طبيعة وخطورة النشاط[14].

ورغم الأهمية العملية التي يكتسبها تطبيق مبدأ الملوث الدافع في إنجاح السياسة البيئية إلا أن تطبيقه عرف تأخرا كبيرا في الجزائر، بالنظر إلى تاريخ دخوله حيز التنفيذ في العديد من الدول العربية.

إذ لم يتم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي في حماية البيئة إلا حديثا إذ طبق لأول مرة في الو. م . أ سنة 1967 تحت اسم Tax expenditure، ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الإيكولوجية إذا امتثلت المنشأة الملوّثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث [15].

ونتيجة لاقتناع الإدارة البيئية في الجزائر بخصوصية المشاكل البيئية وعدم فعالية وسائل الضبط الإداري بمفردها في مواجهة هذا الجيل الجديد من المشاكل البيئية المتشعبة والمعقدة، طبقت نظام التحفيز الضريبي لحماية البيئة، ويلاحظ الأستاذ يلس شاوش أن السلطات العمومية لم تعتني بالوسائل المادية والعملية لحماية البيئة إلا ابتداء من التسعينات

[14] المادة 05 من المرسوم التنفيذي 98 – 339 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها.

[15] د. وناس يحي – الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر – جويلية 2007 – ص 76

عندما شرعت تدريجيا في وضع مجموعة من الرسوم الغرض منها مزدوج وقائي وردعي[16] تتمثل الوظيفة الوقائية في تشجيع الملوثين لتخفيض التلوث من خلال تطبيق القيمة القاعدية للرسم وتتمثل الوظيفة الردعية بتطبيق المعامل المضاعف في حالة عدم الامتثال وفشل النظام التحفيزي.

ويعود تأخر اعتماد الرسوم الإيكولوجية في الجزائر إلى خالة من العوامل، منها عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية سياسية بيئية بتغليب المنطق التنموي على الاعتبارات البيئية. وعوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة.

إذ تم تداول مهمة حماية البيئة منذ سنة 1974 أي من تاريخ إنشاء أول لجنة وطنية لحماية البيئة إلى غاية 2001 تاريخ اعتماد وزارة مستقلة للبيئة لأول مرة في الجزائر أكثر من اثني عشر 12 وزارة وكتابة دولة، أي بمعدل أقل نمن سنتين ونصف عمر كل وزارة اضطلعت بمهمة حماية البيئة وهي مدة قصيرة جدا لتقوم فيها وزارة بعملها.

وتأخر إحداث الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تسهر على تطبيق القوانين خاصة المتعلقة منها بالرسوم الإيكولوجية من خلال جرد وإحصاء المنشآت الملوثة... كذلك

[16] د. يلس شاوش بشير – حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية – مجلة العلوم القانونية والإدارية – كلية الحقوق – جامعة تلمسان – العدد 05 – 2003- ض 136.
- ولم يتم إحداث المفتشيات الولائية للبيئة إلا سنة 1996 من خلال المرسوم التنفيذي 96 – 60 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن إحداث المفتشيات على مستوى الولايات.

عوامل تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية عن دفع ما عليها من التزامات جبائية في المجال البيئي وقد لا يجد هذا التأخر مبررا له لأن الرسوم الإيكولوجية تعد وسيلة فعالة لمكافحة التلوث في الدول السائرة في طريق النمو، إذ يعتبر الفقه أن ضعف تدخل أجهزتها البيئية يعود إلى نقص الموارد المالية المخصصة لمكافحة التلوث، والتي يمكن تعويضها بحصيلة الرسوم على النشاطات الملوثة و النفايات لتغطية نفقات مكافحة التلوث، وبهذا لا تتحول النفقات البيئية إلى أعباء إضافية تؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى.

خاتمة:

تؤثر البيئة وتتأثر إيجابيا وسلبا بالعوامل المحيطة بها، ومن بينها التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ومخلفاته التي قد تشكل خطرا كبيرا على البيئة، الأمر الذي أدى بخبراء الاقتصاد إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بإحداث توازن بيئي وعدم الإضرار بالبيئة، حتى تتحقق فعلا التنمية المستدامة، ويحقق التطور نتائجه المطلوبة. كذلك فإن المالية العامة، أو القانون المالي أضاف حماية أخرى للبيئة عن طريق قواعد قانونية جبائية لتعزيز تدخل الدولة لمكافحة التلوث البيئي. وذلك باعتماد ضرائب ورسوم على المنتجات وعلى النشاطات الإنتاجية الملوثة للبيئة، وكما اتضح لنا من خلال هذا البحث فإن الجباية قد تكون محل تهرب و غش جبائي، لذا فإنها يجب أن تتضمن أيضا تحفيزات جبائية قد

تكزن أكثر جدوى من الضرائب والرسوم، ثم أن الدولة أن لا تتخلى عن واجبها الرقابي على أن تكون المتابعة صارمة ومستمرة حتى لا تضيع جهود حماية البيئة.